دو ٥٢٥
522 : دو

عدد ٣١ — ثمن النسخة ٢٠ صانتيما — السنة الثالثة

* المراسلات *
ترسل خالصة اجرة البريد باسم مدير شؤون الجريدة
احمد حسين المهيري
نهج الباي بصفاقس — رقم التليفون ٨٤ـ٢
من قبل عددين عد مشتركا

Administrateur : AHMED HASSIN EL MEHIRI
Rue El Bey — SFAX — Téléphone 2-84

افريقيا
جريدة سياسية علمية اقتصادية ادبية
IF-FRIKIA

* الاشتراكات تدفع سلفا *
من سنة داخل المملكة.................. ٢٥ فرنكا
من سنة بالجزائر والمغرب الاقصى .... ٣٠ فرنكا
من سنة بالخارج.................. ٣٥ فرنكا

الاعلانات يتفق فيها مع الادارة

صاحب امتيازها محمد الصادق الرزقي
مدير شؤونها احمد حسين المهيري (مدير العصر الجديد) سابقا

يوم الخميس ٢٦ جمادى الثانية ١٣٤٣ — * تصدر مرتين في الاسبوع * — الموافق ٢٢ جانفي سنة ١٩٢٥

BIBLIOTHEQUE FRANCAISE TUNIS P

جامعة عموم العملة التونسية

اجتماع هام

لنواب جميع النقابات التونسية

كان يوم الاحد ١٨ جانفي موعد اجتماع نواب كافة النقابات التونسية للنظر في قانون جامعة العمال التي اسست اخيرا ولعرض الحالة النقابية والمناهضة في المسلك الذي يجب توخيه تلقاء المقاومة العنيفة التي يلاقيها زعماء الفكرة النقابية والداعين لجامعة العمال التونسية من الادارة وبالاخص عرض تصريحات بطل حوادث بنزرت م · كنبانه لزعيم العمال الدكتور محمد علي المقتضية وجوب حل الجامعة والكف عن الحركة النقابية والانضمام الى جامعة العمال الفرنسية وعرضه عليه التوسط في ذلك بعد التصريح له بانه يعارض في انشاء اي مؤسسة تونسية لاعتباره [illegible] تونسية لا يمكن ان توجد فيها مؤسسة خاصة غير مندمجة في مؤسسة فرنسية مثلها ، وقد اذاعت جامعة العمال بسبب هذه التصريحات القاسية والجارحة في آن واحد وبسبب طرد دعاتها من جهات المملكة وارجاعهم بواسطة العمال واعوان الادارة بالاتفاق على اول قطار راجع الى العاصمة منشورا فيه بلاغ الى العمال تكاشفهم فيه بما جرى مختوما بالتسجيل والاحتجاج على هذه الاعمال وتلك التصريحات

وقد اجتمع العمال ونواب النقابات بالعاصمة والجهات الاخرى من المملكة في الموعد المضروب لاجتماعهم بفندق نسج الحرير الكائن بنهج سيدي محرز يوم الاحد ١٨ جانفي على الساعة ٣ بعد الزوال وكان عددهم يربو على الاربعة الاف عامل ولما كمل عددهم قام الكاتب العام لجامعة العمال التونسية والقى خطابا مؤثرا في حياة العمال الحاضرة وحياتهم المقبلة ان هم حافظوا على نظام النقابات وتكاتفوا حول بعضهم بواسطتها وكونوا وحدتهم العامة الماثلة في هيئة جامعة عموم العملة التونسية التي اخذ يتلو عليهم اثر هذا الخطاب نص قانونها الاساسي ولما فرغ من خطابه وقراءة القانون تلاه السيد محمود الكبادي احد اعضاء اللجنة التنفيذية للجامعة فخطب في الموضوع بكلمات مؤثرة حذر فيها العمال من التدخل في غير ما يعود عليهم بالنفع وحرضهم على التماسك والاتحاد بالنقابات وبالجامعة وتلاه السيد البشير الفالح فشرع يبين لسامعيه فائدة النقابات ويبين لهم ان النقابات لا يمكننا ان تضمن حياتها الا باحداث جامعة لها وهذا ما دعوناكم اليه وعرج على مسلك النقابة الاخرى ومواقفها ازاء العمال التونسيين « ولم يتعرض الحزب الاشتراكي ولا لغيره من الاحزاب الاخرى بالمرة لا يمدح ولا بذم خلافا لما ادعاه المغرضون الدساسون » وبعد انتهائه من خطابه رجع محمد علي الى الخطابة مبينا ان حركة العمال لم تكن قط نتيجة فكرة سياسية ولم يكن العمال ولن يكونوا آلة بيد اي حزب من الاحزاب ولم يفكروا قط في ان يستعملوا قوتهم التي يؤلفونها اليوم ضد اي احد او اي هيئة وانما وجهتهم تحسين حالة العامل التونسي والتحصيل على حقوقه المشروعة بالطرق المشروعة لذلك فهم لا يرون مبررا لسلوك بعض الناس نحوهم ولسلوك الحكومة بالخصوص ثم اشعرهم بانذار م · كنبانه وسلوك الادارة نحو العملة وعرض المسالة على الاقتراع العام فكان الجواب بالاجماع ان العملة مصممون على ايجاد جامعة لهم والاستمرار على الحركة النقابية التي يرونها اعظم كافل لحقوقهم واكبر حصن يلتجؤون اليه اذا نكبوا بحادث في حياتهم وانهم لا ينصتون للتهديد الصادر من اعداء العملة واخصام جامعة العمال ما دامت اعمالهم في دائرة القانون العادل

وفي اثناء هذا الامر قدم كوميسار البوليس م · جولينو مرتديا شارته وملابسه الرسمية وامر الدكتور محمد علي بفض الاجتماع الذى رآه مخالفا للقانون فعارضه الدكتور قائلا ان اجتماعنا هذا لا يحتاج الى رخصة لانه اقتصادي بحت لا سياسة فيه و غاية الامر يلتزم الاعلام وقد اعلمنا مدير المحافظة فطلب منه الكوميسار اسماء لجنة الاجتماع فاملاها عليه وانحاز الكوميسار الى جانب واستمر الاجتماع

وقد كان محل الاجتماع محاطا بجند عظيم من البوليس السري وغيره من الانواع الاخرى وتمتد صفوف هذا الجند الى الشوارع المتصلة بالمكان الامر الذي الفت الانظار وشوش الافكار

وبعد الساعة الرابعة خرجت تلك الجموع العظيمة بعد انتهاء الاجتماع في هدو وسكينة دلا على رصانة التونسي وتعقله وبين بصورة واضحة ان الاجتماعات في هذه البلاد اذا لم يغشاها اعوان الادارة ولم يستعملوا فيها غطرستهم لا يحدث فيها ما يكدر صفو الامن بالمرة ولا يقع فيها ادنى تشويش

هذا ما قرره العمال في اجتماعهم فعسى ان نرى من الحكومة حكمة وتبصر يباعدان بينها وبين مقاومة العمال ومصادرتهم في شيء هو من حقهم الحياني لهم خصوصا وقد اعلنت حكومة فرنسا اليوم انها تحترم حقوق العمال وتراعي جانبهم لانها حكومتهم وقد برهنت على ذلك بسلوكها نحو عمال فرنسا

في بلاد النخيل الرائقة

اتهم بعض الدستوريين في بلدة جارة وبلدة المطوية بتكوين اجتماعات عامة واحيلوا على مجلس قابس العدلي - قانوني يطلبون مني ان اكون نائبهم في الدفاع - وقد حققوا لي انهم لم يعقدوا قط اجتماعات من ذلك القبيل انما لبوا دعوة اصدقاء استدعوهم لحضور حفلات عائلية وما كانت تلك الحفلات لتدخل تحت طائلة القانون وما كانت صواعقه لتنزل عليها

فابتسمت ابتسامة المرتاب واجبتهم بانهم واهمون وان خير نصيحة تسدى اليهم هي ان لا يتاثروا ولا ينفعلوا

فصادموني باحتجاجات صادقة صادرة من سويداء افئدتهم قائلين : « اننا قد دعينا شخصيا ! وقصارى الامر اننا تناولنا الشاي وسمعنا تلاوة بعض الايات الكريمة من كتاب الله تعالى ! وقد اتى معنا بعض الاشخاص من غير الدستوريين فلماذا لم يتهموا ولم يحالوا على المحاكم ؟ »

فما كان مني الا ان لبيت دعوة الرحيل وبعد ذلك بيومين امتطيت متن قطار كان ينهب الارض نهبا نحو بلاد النخيل فاتيتها مساء وقضيت بها ليلتي امتع الطرف بجمالها الرائق ومنظرها الساحر العجيب وكنت انتظر بفارغ الصبر انقشاع ظلام الليل وورود الصباح حتى اتمكن من معرفة الحجج الهائلة القائمة عليها الدعوة وبعد الانتظار الطويل ولى الظلام هاربا وبزغت شمس الضحى في ثوبها القشيب فهرولت خارج النزل ويممت قصر العدالة فطلبت ملفات القضايا فتاملتها مليا اقلبها طردا وعكسا امعن النظر بمزيد الاعتناء في جزئيات الاوراق ثم لطمت راسي لطمة الحائر المرتاب وانا اقول : رباه ! هل دهمتني جنة حتى لا اجد في القضية ما يكون شبح برهان وخيال دليل وانا اقتنع بانها هي القضية التي قام من اجلها على قدم وساق لا المتهمون ليس غير - وكلهم من الدستوريين المنتمين لاشرف ابن المكان - بل كذلك رئيس المجلس والعضوان والكاتب والمدعيان العموميان وجميع اعوان الشرطة وكافة صبايحية المطوية وقابس وجارة والمنزل وبضع الاف من سكان تلك المدن والقرى المجاورة لها ومن الغد - يوم الجلسة احتشد كل القوم وجندوا تجنيدا - فغصت رحاب المجلس واكتضت قاعة الجلسة ولم ينقص هذا الاجتماع العام المنعقد تحت اشراف المدعي العمومي - الا المراقب المدني الذي خالف راي سلفه في وجوب حضور الجلسة للتاثير ... على لسان الدفاع

اما جواب المتهمين فقد كان بينا جليا فقد قالوا : « نحن لم نعقد اجتماعات عامة انما دعينا فردا فردا وقد كنا ما بين الاقرباء والاصدقاء في بيت واحد منا وكان باب الدار مغلقا وقد شددت المراقبة عند الدخول وقد رفضنا قبول غير المدعوين - وهم سيؤكدون ذلك باليمين بعد حين . ونحن لا نقوم بهذه التصريحات تفصيا من التبعة - انما هي الحقيقة ولو كنا عقدنا حقيقة اجتماعات عامة لصرحنا بذلك علنا على رؤوس الاشهاد

ونحن على يقين من ان المتهم منا هي الفكرة الدستورية [illegible] واحدة وانه نقطة لا تقبل التجزئة ولا التقسيم

ومن السخافة ان يعتقد احد اننا ننوي الانضمام الى الشيوعيين او نشاء رمي الفرنساويين بالبحر والله يعلم انها افتراءات ذميمة نحتج عليها ومن جملة مضارها حرمان المملكة التونسية عموما ومدينة قابس خصوصا من فائدة السياحة ومنافع الجوابين . نريد العيش بالاخاء التام مع الفرنساويين ونطلب المساواة بيننا واياهم

لنا كل الوثوق بان المطلوب منا ان نعلن سرورنا ورغبتنا في التمادي على العيش تحت ظل النظام الحالي الجارحة قسمته الضيزى لنفسيتنا المثيرة لخواطرنا . كلا ثم كلا ! لا سبيل الى ذلك : قد رفعنا صوتنا ولن نزال نرفعه حتى نحصل على مطالبنا المعتدلة الحقة المشروعة !

ما اجمل اولئك الرجال الدعج طوال القامة نحفاء الهامة في احرمتهم الصوفية وبرانسهم البيض ! اقوالهم رشيدة وعباراتهم شريفة سامية مؤثرة ! فالقاعة ترتج تاثرا . وقد وردت لي نوبة الكلام بعد النيابة العمومية فكان لساني ترجمان فؤادي وكانت روحي متقمصة في عباراتي - لكن شتان بيني وبينهم وهيهات ان اساوي بلاغتهم الفطرية الصادرة في اعماق قلوبهم وفصاحتهم الطبيعية المقنعة !

***

خرج المجلس للمفاوضة - ورجع بعد ربع ساعة فاصدر حكمه بخطية قدرها ٢١ فرنكا لعقد اجتماعات عامة غير قانونية . فلم يحتاروا لهذا الحكم وكان لهم ان يحتملوا اشد العقوبات بدون ان يتزحزحوا عن مركزهم

على ان سكان تلك الواحات من قابس الى المطوية ما برحوا عرضة للاهانات واثارة الخواطر من طرف ارباب السلطة المحلية واخصهم البوليس

الم تدخل الشرطة المرات العديدة الى منازلهم ودكاكينهم وتنزل عليهم نزول النيازك لاجل شيء ولاجل لا شيء ؟ حتى انا القادم الى قابس للقيام بمهمة تقتضيها صناعتي كنت مخفورا على الدوام بثلاثة اعوان من البوليس ولست ادري ما هو الداعي الى ذلك . اجل ! نسيت انني دستوري - وكسائر الدستوريين اطلب لتونس شيئا من نور الحرية وضياء العدالة

هيهات ان تثبط الحالة التي اصبحنا عليها اليوم شيئا من عزيمتنا بل من شانها ان تزيد شكوانا تاكيدا - ولنا اليقين بانها لا تزيد الفكرة الدستورية الا رواجا وانتشارا والفكرة الدستورية الا تدعيما واقرارا وهي لا تدوم الى امد بعيد وانها زائلة لا محالة اذ لا ازلي فوق الارض ... وريثما

اليس وضع السؤال جواب عن السؤال ؟ »

يكون ذلك ننتظر في هدو وسكينة تحيز نصيبنا لهذه الديار ولابد لذلك ان يكون

صالح فرحات

مدير العدلية م · دوبلا واصلاح المحكمة الشرعية

شاع في هذه الايام نبأ عزم الحكومة على ادخال اصلاحات في نظام المحكمة الشرعية « الديوان » واكد هذه الاشاعة ما نقل عن مدير العدلية م · دوبلا من انه خاطب تلاميذه يوما بقوله اجتهدوا في عملكم فاني اعدكم لمنصب النيابة العمومية بالمحاكم الشرعية ؟ ! وقد نقلوا عنه ايضا بانه افضى الى احد اخصائه بقوله انا ساكون ضمن اللجنة التي ستقرر اصلاحات المحكمة الشرعية وفي عزمي ان لا تكون مناصب هذه المحكمة لمتخرجي جامع الزيتونة خاصة اولئك الذين لم يدرسوا فن الحقوق ولم يدركوا طريقة التقاضي الملائمة لروح العصر وانما اريد ان تكون هذه المناصب على التدريج خاصة بمن درسوا فن الحقوق وتلقوا المحاضرات التي تلقى فيها لمترشحي المناصب العدلية الخ

ان هذه الاقوال التي ذاعت ونسبها مروجوها لمدير العدلية لا ندري مقدار ما لها من صحة وعدمها لذلك نتركها الى التحقيق والتمحيص انما المهم الذي يجب ان نلاحظه هو ان المحكمة الشرعية التي نرى كما يرى سائر المفكرين اليقظين وجوب اصلاحها انما هي محكمة دينية اسلامية

يجب بمقتضى هذا ان لا يكون في اللجنة التي ستقرر لها طريقة الاصلاح غير المسلمين من رجال الدين النبهاء المتضلعين امثال الشيخ رضوان والشيخ الطاهر بن عاشور والشيخ عثمان بن الخوجه والشيخ البشير النيفر ومن المحقوقيين المسلمين الذين تثق الامة باخلاصهم وصدقهم وامانتهم في دينهم ودنياهم اما غير هؤلاء من غير المسلمين فلا مبرر لوجودهم خصوصا والمسالة مسالة تشريع اسلامي بحت وان وجود غير المسلمين لا يرضاه المسلمون ولا يرتاحون له وعسى ان يكون للحكومة من التبصر ما يباعد بينها وبين ادخال غير من ذكرنا على لجنة الاصلاح الامر الذي ربما نشأ عنه ما لا تحمد عقباه من انزعاج وسخط الراي العام الاسلامي

واما مسالة عدم اختصاص الزيتونيين بالمناصب الشرعية فهو امر لا تسامح فيه بالمرة ولا نرضى بان تكون هذه المناصب لغيرهم، نعم يجب اصلاح التعليم واحداث اقسام تخصيص للوظائف تدرس فيها فنون خاصة بتلك الوظائف وهذا امر سنبحث فيه ونوضح ما نراه في طريقته ولكن يجب ان لا يكون في المناصب الشرعية على اختلافها غير الزيتونيين فكفى هذا المعهد عبثا بحقوق خريجيه وابعادا للناس عنه فانه آخر معقل للغة والدين في هذه البلاد اذا لم نقل في هذا القطر كله

العربية

بعثت الينا جمعية قدماء المدرسة الصادقية بهذه القصيدة العصماء التي القاها بالقسم الادبي من نادي الجمعية الشاعر المبدع السيد مصطفى آغه وهذا نصها الفائق ومعناها الرائق :

في جنة قد فتحت ابوابها * فتحا وغصت بالحسان رحابها
وتناغت الاطيار فوق غصونها * وتعلقت بنخيلها اعنابها
شاهدت ساحات بها قد طوقت * بها اجنة مدهامة اعشابها
هرعت اليها الغانيات فكان ما * يدهي النفوس وان سمت آدابها
اكر تلقفها ظباء في الفضا * ء سوابق ولواحق اسرابها
ادت زكاة حسنها لذوي الهوى * قد تم في شرع الجمال نصابها
يبدين زينتهن للانظار الا * غادة شغل العقول نقابها
فتامرت في شانها وتشوقت * لسؤالها وبما يكون جوابها
فتقدمت نحو الفتاة جريئة * منهن حيتها وطال خطابها
سالت على م الاختفا فتبسمت * واستضحكت منها فزال حجابها
فاذا بها فتانة خلابة * فتكت بالباب الورى اضرابها
فتهيبت ذات الفضول واطرقت * ثم استوت لما انتهى اعجابها
قالت أ اعرابية قالت نعم * عربية عبثت بها كتابها
وغريبة في اهلها وسجينة * قد طال بين الدفتين عذابها
زعموا وقد جهلوا الحقيقة انها * وهنت وشاخت واضمحل شبابها
وقضوا عليها جائرين وما دروا * حسنا عليه قد غشى جلبابها
كم اعربت عن فكرة لنوابغ * لكنما اعرابها اعرابها
من يطلب العلياء يقفوا اثرها * حتى تهون من الامور صعابها
ما كان للراح انتشا قبلها * عصرت ولا للناس ساغ شرابها
كلا ولا علت النحور يتيمة * لو لم يغص في لجة طلابها
يثال قحطان البواسل يقظة * لشريدة قد شتت احزابها
عدمت نصيرا منهمو فتدحرجت * من عرشها وتقطعت اسبابها
خدعتهم غربية فتغربوا * في شرقهم واستشرقت اصحابها
تالله ما من امة قد اهملت * لغة التضامن واكتاب شبابها
الا تقوض صرح وحدتها وما * ج على طلول الارتقاء غرابها

مصطفى آغة

الخماسة

كتبت جريدة «لوليبرال» تحت المنبر العام في العدد الثامن منها كلاما في الموضوع غير خدام ... [illegible] مستوفى ولم تكن هذه المسالة مسالة اليوم فقد كتبت فيها قبلا الجرائد الفرنسية كثيرا فيما اذكر، ولم تزد عليها هذه الا بعض انقباض من بؤس الخماسة، ولما كانت فكرتي مغايرة لما كتب محدث اليوم على صفحات الجرائد اردت بيان رايي في الموضوع

العامل في فلاحة الحبوب اسوء حالا من بقية العمال كما هو مشاهد كان قبل اليوم كل من يعمل في فلاحة الحبوب خماسا ثم طرا تغيير باعتبار التسبقة وعدمها فاعطي غير المسبق له الربع من صابة ماشية هي نتيجة كده في عامه، كل ذلك كان حين فقدان الالات الحديثة فكان الخماس يخرج من الخماسة صباحا ولا يعود الا في الخامسة مساء ايام الشتاء ووقت الحرث

ولم يكن ذلك كل شغله بل هو مطلوب ببعض عمل بالليل حين يكون بالمشتى وان ترك شيئا منه لزم زوجه القيام به !

وبجانب الخماسة نزر يسير من الناس يسمون [illegible] الاجراء يعملون جزءا من العام فقط وهؤلاء اقل دخلا من الخماسة

وفي الوقت الحاضر اخذت الخماسة تتضاءل شيئا فشيئا وتظهر مكانها الاجارة (التكنتير) لكن ليس على النمط القديم فقد راينا في العام الجاري الاجير يلتزم بعمل عام كامل مقابل ثمانمائة فرنك تطرح منها ايام بطالته التي منها حضوره امام الفلاح ورده لعدم وجود عمل، وكثيرا ما يعرض بهذا المسكين ان يحطر لسبب او لغير سبب

من ذلك ان معمرا سرقت له بقرة حين مبيتها بخندق له بلا باب فخطى من اجلها السارح والزبال بتسعمائة فرنك كتباها لدى عدلين في هذه السنة لئلا يدخلا السجن

فليعتبر المتبصر بين هذه الحال حال الاجير الذي لا محيص عنه اذا نحن عدلنا عن الخماسة وحال الخماس اليوم

تغيرت الفلاحة اليوم، وصار جل الفلاحة يستعملون الالات الحديثة فبعد ان كان الرجل لا يزيد عن زرع عشرة قناطير حبوبا اصبح اليوم يستطيع في دولاب زرع ثلاثين قنطارا من الحبوب ومتوسط الانتاج في الاول خمسون قنطارا فيكون نصيب الخماس قبلا عشرة واقل الانتاج في الثاني ثلاثمائة قنطار فنصيب الخماس منها ستون

فاي فرق بين الخماس الاول والخماس الثاني وبين الاجير ؟

اجر الاجير غير كاف لحياته ولو في العزوبة واعرف اجيرا يدفع في اليوم دون مؤنته التي على ابيه :

٧٥ «٠ في الدخان - ٠٥ «٠ في الورق ٠٥ «٠ في الوقيد - ٦٥ «٠ في التاي - الجملة ٥٠ «١ فيكون مصروفه في السنة ٥٠ «١ × ٣٦٥ = ٥٠ «٥٤٧ وهذه الجملة قطعا تساوي اكثر من نصف دخله السنوي

فلو قدرنا كسوته واحتياجه لتموين نفسه لعجزنا عن تسديد هذه الامور الضرورية فضلا عن التشوف لتكوين عائلة من ورائه

واما الخماس الاول فهو اسعد حظا من هذا الاجير لالتزام الفلاح له حسب القانون بتمويه كامل العام الذي تعاقدا عليه واكتسائه كذلك وان لم يخلص فانه يجدد او يحول الى الغير يخمس عليه وعلى الفلاحة ان يتفاهموا في تسديد الدين، كل ذلك مقابل التزامه بالخدمة عاما كاملا

غير ان هذا وان كان سعيدا بهذا الاعتبار فانا نراه بئيسا ابان زهو الارض والنبات والحيوان ابان الراحة والبحبوحة والنعيم في ذلك الوقت نراه ياكل البغنة والقطاني والشعير دون ان يستطيع ردها على الفلاح، فهو من هذه الوجهة كالحيوان الملك للفلاح

اما الخماس الثاني فهو السعيد بين هؤلاء العملة الذين ذكرنا ذلك لانه متمتع بكل الحقوق التي ذكرنا للخماس الاول ومع ذلك فان انتاجه كبير بالنسبة للاولين فانه يصل الى ثمانية الاف فرنك

غير ان الذي يعرض كثيرا لهؤلاء هو ان الفلاح مع اكتفائه بعدد قليل من العملة يستعمل كثيرا والخمس واحد لا يزيد ولا ينقص

فاذا كانت هناك ارادة اسعاد هؤلاء العملة فتكوين لقانون اضافي لهم يحدد العدد اللازم منهم لكل عمل مخصوص ويمتعهم بالراحة الاسبوعية وتحديد الساعات اليومية وتحويل الخمس الى الربع او الى الثلث حسب احتياجهم، كما يحتم على الفلاحة تموينهم بالقمح والزيت يكفيهم وقيمة من الخضر والغلال وغيرها فهم ناس يعملون لحياتنا وعار علينا الرضى لهم بالموت

فلاح

تاجيل المؤتمر الاسلامي العام

تلقت لجنة الخلافة التونسية من مصر البرقية الاتية :

احمد توفيق المدني نهج الديوان ٢٢ تونس

ان مجلس ادارة المؤتمر الاسلامي العام للخلافة قرر تاجيل عقد المؤتمر الى سنة مقبلة وذلك للاسباب الآتية : اولا - لانه تلقى مطالب مختلفة لارسال وفود الى عدة جهات اسلامية لتفهم اهلها ضرورة عقد المؤتمر والغاية منه - ٢ - لان الحجاز وغيره من دول البلاد العربية هي الآن في حالة حرب الآن لا يدري احد ماذا يكون مصيرها - ٣ - لان مصر التي تكلفت بجمع المؤتمر وتنظيمه مشتغلة الآن بالانتخابات العامة لمجلس النواب

محمد ابو الفضل

شيخ الاسلام بمصر ورئيس المؤتمر

صاحب الامتياز : الصادق الرزقي

المطبعة الاهلية نهج الديوان عدد ٥ - تونس

مذكرة عن المسالة التونسية

مقدمة من طرف الوفد الثالث

(١)

الى مسيو هيريو رئيس مجلس الوزراء - والى السادة اعضاء الحكومة واعضاء البرلمان والسادة اعضاء اللجنة المكلفة باحضار مشروع الاصلاحات بتونس

ان الوفد المكلف من طرف الشعب التونسي بعرض مطالبه على حكومة الجمهورية وعلى البرلمان واعضاء اللجنة التي شكلها رئيس مجلس الوزراء لاحضار مشروع الاصلاحات التونسية يتشرف ان يعرض عليكم باسم ذلك الشعب ما يلي :

(فذلكة عن تاريخ المسالة التونسية)

وضعت الحرب الكبرى اوزارها بعد ما شاركت الامة التونسية فيها تحت لواء فرنسا مشاركة واسعة بمنتهى البسالة حيث انها قدمت وهي لا تحتوي الا على مليونين من السكان ٨٢ الفا من المقاتلين و ٥٠ الفا من العملة الاستعماريين وفقدت من بينها اثناء المجزرة الكبرى ٤٠ الفا بين مجندل قتيل او مثخن بجراحات بليغة واثر كل ذلك نشأ بين مواطنينا امل كبير

كنا نفكر ان فرنسا تتذكر دائما ذلك الدم التونسي الذي اهرق في ساحات القتال اثناء الحرب الهائلة حرب الحق والحرية، وانها ستاتينا بعلاج نافع لادوائنا التي نقاسي المها منذ امد بعيد

وكانت آمالنا تلك مرتكزة على الوعود التي عقدها المتحزبون نحو العالم، وعلى عدالة الدولة الحامية

ونحن نعلم ان تونس التي وضعت منذ عام ١٨٨١ تحت حماية فرنسا يحق لها ان تتصل من فرنسا بنصيبها الشرعي من العدالة والحرية التي تصبو اليها حيث ان الاصلاحات التي نطلبها لا تتعلق الا ببلدنا خاصة، وحيث ان الفصل الاول من اتفاقية المرسى يعطي للحكومة الفرنسوية الحق باجراء كل الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي تراها ناجعة

ما انفك الشعب التونسي الذي يريد ان يعيش بمواخاة تامة مع الجالية الفرنسوية منذ نصبت الحماية على تقديم مطالب شرعية عادلة، ومن عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١٤ قمنا باعمال علنية جلية للتحصيل على رغباتنا

ولكن جاءت الحرب الكبرى فلم نفكر خلالها الا في الدفاع عن تراب فرنسا وانجدناها بابنائنا وامددناها على قدر استطاعتنا بما تحتاجه (القمح والشعير والزيت والتمر الخ الخ)

وعندما رجعت السيوف الى اغمادها بانعقاد الهدنة وابرام معاهدة السلام وجه الشعب التونسي من جديد انظاره نحو فرنسا آملا منها تحقيق رغائبه فارسل وفدا اولا الى فرنسا في جوان عام ١٩٢٠ واقتبل ذلك الوفد من طرف البرلمان الفرنسوي ولجنة الجزائر والمستعمرات وبلاد الحماية، واللجنة الفرنسوية الاسلامية التي يراسها م. هريو وحررت تلك اللجنة اقتراحا ارسل الى وزارة الخارجية بواسطة م. هريو نفسه

كذلك اقتبل م. دي بومارشي مدير الامور الافريقية بالكي دورسي الوفد نيابة عن م. ملران رئيس الوزارة اذاك الذي لم يستطع قبول الوفد بنفسه لكثرة اشتغاله بمؤتمر اسبا وباقرار السلام

وفي فاتحة جانفي ١٩٢١ ام باريس وفد تونسي ثان ولاقى من لدن الاحزاب السياسية قبولا جميلا، واقتبله رئيس مجلس الوزراء م. جورج ليق بنفسه فاستمع منه رغائبه واشعره بانه قد سمى بالمملكة التونسية مقيما عاما جديدا وكلفه بدرس الحالة التونسية وبالشروع في انجاز الاصلاحات اللازمة

حرر المقيم العام طبقا لهذه الوعود مشروع اصلاحات برزت للوجود عام ١٩٢٢ الا ان هذه الاصلاحات كانت ظواهرها تدل على وجود رقي محسوس بالنسبة للماضي ولكنها في الحقيقة لم تاتنا بشيء من انجاز رغائبنا كما ستراه الساعة

تدرعنا بالصبر الجميل، وجاءت انتخابات ١١ مايه ١٩٢٤ وارتقى م. هريو وعصبة الشمال منصة الاحكام بفرنسا، ففكرنا عندئذ ان هذه العصبة الجديدة المتشبعة بالمبدا الديموقراطي يمكنها اطاعة لعاطفة العدالة ان تمنحنا الاصلاحات التي نتطلبها

فبدون استعجال، وبوثوق تام في الامال التي نشات والوعود التي وعدت ومع اقتناع جازم باحقية قضيتنا، وبيقين كلي ان فرنسا لا تستطيع ان تنفذ في كل مكان الا نفس الغاية العادلة، وان شعار الثورة الكبرى : الحرية والعدالة والمساواة ليست صالحة فحسب لفرنسا وحدها انما هي صالحة ايضا لجميع الشعوب التي تعهدت فرنسا نحوها باخراجها من الظلمات الى النور، رجعنا لنقدم من جديد نفس البرنامج الاصلاحي مع الامل الكبير بان صوتنا سيسمع هذه المرة واننا سنفوز بمرامنا